

Distr.: General
8 December 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ل) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية - الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتصف اللجنة في التقرير التقدم الذي حققته خلال العام الماضي، فضلاً عن أنشطتها المقبلة. وتُنظّم المناقشة وفقاً للمجالات الخمسة التالية من عمل اللجنة وهي: التنسيق والاتصال؛ والتطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية وبحوث أخرى؛ ووضع قواعد البيانات؛ والتنفيذ وبناء القدرات الإحصائية؛ ومحاسبة الأعمال التجارية. وتصف اللجنة، على وجه الخصوص، استراتيجية تنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء ثلاثة أفرقة فرعية، معنية بالنظم المحاسبية للغابات والكربون والمحيطات، وتابعة للجنة التقنية لإطار محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وكذلك إنشاء مجال العمل هاء رسمياً بشأن محاسبة الأعمال التجارية. وترد الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها في الفقرة 59 من هذا التقرير.



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

أولاً - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في الفترة من 1 إلى 3 و 5 آذار/مارس 2021، المقرر 108/52 (انظر E/2021/24-E/CN.3/2021/30، الفصل الأول، الفرع باء)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية على مدى العام الماضي، ولا سيما في وضع الصيغة النهائية للإطار المنقح لمحاسبة النظم الإيكولوجية المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأقرت بالمساهمات الهامة المقدمة من الرئيس والمكتب وهيئة التحرير والمحضر، ومن البلدان والوكالات والجهات المعنية التي شاركت في التنقيح؛

(ب) أثنت على شمولية وشفافية عملية إعداد إطار محاسبة النظم الإيكولوجية المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، التي ضمت مجموعة واسعة من أوساط الجهات المعنية وشهدت مشاركة واسعة في الجولات المتعددة من المشاورات العالمية بشأن ورقات القضايا ومسودات الفصول الفردية والمسودة الكاملة لإطار محاسبة النظم الإيكولوجية المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) وافقت على حذف كلمة "تجريبي" من عنوان الإطار المنقح لمحاسبة النظم الإيكولوجية المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، واعتماد الفصول 1 إلى 7 التي تصف الإطار المحاسبي والحسابات المادية كمعيار إحصائي دولي، وإبقاء جميع الفصول معاً في وثيقة واحدة، تصف فيها الفصول 8 إلى 11 التقييم النقدي والمحاسبة المتكاملة لخدمات النظم الإيكولوجية وأصولها وتصف الفصول 12 إلى 14 التطبيقات والتفريعات، وإجراء تقييمات وإعداد تقارير بصفة دورية بشأن مدى فائدة الحسابات وملاءمتها؛

(د) أقرت بأن الفصول 8 إلى 11 من إطار محاسبة النظم الإيكولوجية المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية تصف المبادئ الإحصائية المعترف بها دولياً والتوصيات لتقييم خدمات النظم الإيكولوجية وأصولها في سياق متنسق مع مفاهيم نظام الحسابات القومية للبلدان التي تقوم بتقييم خدمات النظم الإيكولوجية و/أو أصولها، وطلبت إلى لجنة الخبراء أن تجد حلاً فورياً للجوانب المنهجية المعلقة في الفصول 8 إلى 11 على النحو المحدد في الخطة البحثية؛

(هـ) طلبت إلى لجنة الخبراء أن توضح الحالات المختلفة للفصول 1 إلى 7 و 8 إلى 11 و 12 إلى 14، في المقدمة والفصول نفسها على السواء؛

(و) شجعت البلدان على تنفيذ إطار محاسبة النظم الإيكولوجية المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وفقاً لأولوياتها، واعترافاً منها بالتحديات التي تعترض تجميع الحسابات في الممارسة العملية، طلبت إلى اللجنة أن تواصل وضع أدوات تجميع تستفيد من مصادر البيانات العالمية وأن تضع استراتيجية للتنفيذ ومواد توجيهية تتعلق بالمنهجية والتنفيذ للبلدان دعماً لمواصلة بناء القدرات؛

(ز) رحبت بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في السياسات، بما في ذلك تغير المناخ، والاقتصاد الدائري، والتمويل المستدام، وسياسة التنوع البيولوجي، وشجعت اللجنة بصفة خاصة على المشاركة في إطار رصد الخطة العالمية للتنوع البيولوجي لما بعد

عام 2020 والمشاركة في فريق الخبراء المقترح تحت رعاية أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتوفير الصلة بين الدوائر المعنية بالتنوع البيولوجي وأوساط الإحصاءات الرسمية؛

(ح) أيدت الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل لصياغة وثيقة منهجية لمحاسبة المحيطات، عنوانها إطار محاسبة المحيطات المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، دعماً للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وإطار محاسبة النظم الإيكولوجية المتصل بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، نظراً لارتفاع الطلب على السياسات في مجال محاسبة المحيطات والأهمية العالمية لاقتصاد المحيطات، وأشارت إلى أهمية التمويل الكافي لهذا النشاط؛

(ط) أيدت تشكيل فريق عامل معني بالمحاسبة التجارية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وخريطة الطريق الأولية، ولاحظت في هذا الصدد الفوائد التي تعود على القطاعين العام والخاص كليهما من موازنة نهج نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع نهج محاسبة رأس المال الطبيعي، وتبادل البيانات، والإدارة المشتركة للموارد، وأقرت بأهمية مشاركة كل من المكاتب الإحصائية الوطنية والقطاع الخاص على السواء، وكذلك بالحاجة إلى كفاية التمويل لإحراز تقدم كاف في هذا المجال من مجالات العمل؛

(ي) رحبت بالمعلومات المستكملة المقدمة بشأن الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة، وفي معرض ملاحظتها اهتمام البلدان بهذا العمل، وافقت على عملية وضع الوثيقة في صيغتها النهائية، بما في ذلك استعراض لجنة الخبراء للوثيقة قبل عرضها على لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية للنظر فيها بشكل نهائي بهدف عرضها بعد ذلك على اللجنة الإحصائية.

2 - ويُنظَّم عمل لجنة الخبراء وفق خمسة مجالات عمل واسعة، ويتولى أعضاء المكتب إدارة الأنشطة في إطار عناصر برنامج العمل ذات الصلة، على النحو المتفق عليه في اختصاصات اللجنة. وفي ما يلي مجالات العمل: المجال ألف، التنسيق والاتصال، بقيادة هيئة الإحصاء الكندية؛ والمجال باء، التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية وبحوث أخرى، الذي ينقسم إلى مجالين فرعيين (المجال باء-1، الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية، والمجال باء-2، إطار محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ والمجال جيم، وضع قواعد بيانات، بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمجال دال، التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية، بقيادة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهيئة إحصاءات جنوب أفريقيا؛ والمجال هاء المنشأ حديثاً، محاسبة الأعمال التجارية، بقيادة المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك.

3 - وتصف لجنة الخبراء في هذا التقرير التقدم المحرز خلال السنة الماضية وبرنامج عملها للفترة 2022-2025. وترد في الفرع سابعاً الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها.

ثانياً - المجال ألف: التنسيق والاتصال (بقيادة هيئة الإحصاء الكندية)

4 - يركز الفريق العامل المعني بالتنسيق والاتصال على تعزيز التعاون بين المبادرات المتصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتنفيذ استراتيجيات عملية لتشجيع استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية فيما يتعلق بقضايا السياسات الناشئة. وتستلزم هذه الجهود التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة والمجتمع الدولي. وركز الفريق العامل برنامج عمله على المجالات الرئيسية

السته التالية، التي تحفزها الأولويات الدولية الراهنة المتصلة بالتحديات البيئية حيث يمكن للحسابات أن توفر رؤى قيّمة عن المجالات التي تلتي فيها البيئة والاقتصاد وهي: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والاقتصاد الدائري، والمحيطات، واستدامة السياحة، والتمويل المستدام.

5 - وفي السنوات الأخيرة، ازداد عدد اللجان الدولية والأفرقة العاملة وفرق العمل ذات الصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية زيادة كبيرة. ولتيسير تحسين التعاون وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد، سيقوم الفريق العامل في عام 2022 بتقييم المشهد لمختلف الأفرقة في هذا المجال. وسيتيح استعراض عام للمشهد للفريق العامل أن يحسن فهمه لمواضع نقاط الدخول والروابط المحتملة بين الجهود، وأين يمكن تسخير أوجه التآزر، وأين يمكن لمشاركة الخبراء ذوي الصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن توفر قيمة مضافة. وسيتم الاستمرار في تقييم المشهد على مدى الوقت، وسيسهّل ذلك وضع استراتيجية لإقامة روابط أفضل بين مختلف الأفرقة وتعزيز تواجد العاملين في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مبادرات السياسات. فعلى سبيل المثال، سيستخدم التقييم لتحسين فهم السبل التي يمكن بها للفريق العامل أن يسهم في مبادرات التمويل المستدام، وأن يضع برنامج عمل محددًا بقدر أكبر بشأن هذا الموضوع.

التنوع البيولوجي

6 - من المقرر أن يُعقد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ، الصين، في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو 2022، ومن المتوقع أن يقوم باعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وإطار الرصد الخاص به. وفي الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الأطراف، ناقشت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع والعشرين ضرورة الامتثال لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل تعميم التنوع البيولوجي في النظم الإحصائية الوطنية وتعزيز نظم الرصد والإبلاغ الوطنية. وبحث أيضاً الهيئة الفرعية دور اللجنة الإحصائية، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي، وغيرها من المنظمات ذات الصلة بدعم تفعيل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وإطار الرصد الخاص به. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن الاجتماع، في مشروع توصية موجهة إلى مؤتمر الأطراف، مقررًا بإنشاء فريق خبراء تقني مخصص لتقديم المشورة بشأن مواصلة تفعيل إطار الرصد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020⁽¹⁾.

7 - ومن شأن الاعتراف بدور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية باعتباره إطاراً إحصائياً هاماً لدعم إطار الرصد ومؤشرات الواردة فيه، وكذلك دور المكاتب الإحصائية الوطنية في وضع الإطار وتنفيذه، أن يتيح فرصة فريدة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للمساعدة في تشكيل إطار للرصد وتطوير المعلومات الإحصائية المملوكة وطنياً، يتم تعميمه في النظام الإحصائي الوطني. ولتعزيز التعاون بين جهات التنسيق لاتفاقية التنوع البيولوجي في البلدان والمكاتب الإحصائية الوطنية، قامت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالاشتراك مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، والمركز العالمي للحفاظ والرصد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية التي تُعرض العلاقة بين نظام المحاسبة البيئية -

(1) انظر <https://www.cbd.int/doc/c/9849/459f/b9fe0e74c9e1f25dd90dec23/sbstta-24-l-03-en.pdf>

الاقتصادية وإطار الرصد المؤقت. وشملت السلسلة أيضا حلقات دراسية شبكية متعمقة عن حسابات النظام الإيكولوجي من حيث النطاق والحالة والخدمات، والمؤشرات الناتجة عن الحسابات.

8 - وبُذلت جهود بالفعل لمواءمة المؤشرات الرئيسية المقترحة ضمن إطار الرصد لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 مع الأطر الإحصائية التي وُضعت تحت إشراف اللجنة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وإطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لتطوير الإحصاءات البيئية. وقام فريق المؤشرات المنشأ في إطار اللجنة التقنية لنظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية باستعراض مسودة إطار الرصد وقدم مدخلات بشأنها، وهو الآن بصدد إعداد بيانات وصافية للمؤشرات الرئيسية المستمدة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتتيح مشاركة اللجنة المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية في فريق الخبراء المقبل، الذي أنشأه مؤتمر الأطراف، فرصة هامة لتعزيز استخدام المعايير المشتركة المتعلقة بالبيانات والأساليب، ولا سيما فيما يتعلق برصد الأهداف والغايات التي يُعتبر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الأساس المنهجي فيما يتعلق بها لتجميع المؤشرات الرئيسية. وعلى نطاق أوسع، ستؤدي مشاركة اللجنة دورا في بناء تعاون أكبر بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية والأوساط العلمية.

9 - واعتمد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة قرارين بشأن رأس المال الطبيعي كجزء من مؤتمره العالمي. ففي القرار 57 المتعلق بالمحاسبة في مجال التنوع البيولوجي⁽²⁾، دُعي الأعضاء إلى: (أ) دعم تطوير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ليُقدم وصفا للمحاسبة في مجال التنوع البيولوجي على مستوى النظم الإيكولوجية والأنواع والمستويات الجينية، وكذلك عن تنفيذها؛ و (ب) استخدام الحسابات في استخلاص مؤشرات لتغيير التنوع البيولوجي (مثل رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والأهداف، وما إلى ذلك) ولإنتاج وتنظيم البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ و (ج) دعم المكاتب الإحصائية الوطنية في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ و (د) تنفيذ وتطبيق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال التنوع البيولوجي في جميع الجوانب ذات الصلة بعملها. واعتمد الاتحاد أيضا القرار 62⁽³⁾، المعنون "نحو سياسة بشأن رأس المال الطبيعي"، الذي اقترحت فيه مجموعة من المبادئ غير الملزمة بشأن رأس المال الطبيعي. ومن المهم أن القرارات تمثل اعترافا من جانب الأوساط العلمية بأهمية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومواصلة تعميم رأس المال الطبيعي في السياسات.

تغير المناخ

10 - لا يزال مجال العمل ألف يعطي الأولوية لتعميم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مبادرات تغير المناخ. ويُعد تغير المناخ أحد أكثر التحديات إلحاحا التي يواجهها العالم، وتتزايد الجهود المبذولة للتصدي له من حيث العدد والأهمية، وفقا لما يتضح من عدد الإعلانات الجديدة الصادرة عن قادة العالم في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في غلاسكو، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ومن خلال العمل المتصل بإقامة الروابط، الذي يضطلع به المجال ألف، سيطور الفريق العامل فهما أفضل لمختلف المبادرات واللجان وأفرقة العمل والخبراء في ذلك المجال. والهدف من هذا الفريق العامل هو تيسير الصلات بين مختلف الجهود

(2) انظر https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/resrecfiles/WCC_2020_RES_057_EN.pdf

(3) انظر <https://www.iucncongress2020.org/motion/062>

المبذولة لوضع مؤشرات وإحصاءات لتغير المناخ، فضلا عن تعزيز التعاون واستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في الوسط الإحصائي فيما يتعلق بوضع مؤشرات تغير المناخ. وفي هذا السياق، سيتعاون الفريق العامل مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية لدعم العمل بشأن مؤشرات تغير المناخ باستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، حيثما أمكن ذلك.

11 - ومن المتوقع أن يتم تقديم اقتراح يتعلق بمبادرة جديدة لمجموعة العشرين لسد الثغرات في البيانات إلى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في أوائل عام 2022. وستوجه دعوة، في المبادرة الجديدة، لتحسين توافر البيانات وتقديمها، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل البيئية، من أجل تحسين اتخاذ قرارات مستنيرة، وجرى التنويه بالعمل الذي يقوم به صندوق النقد الدولي، بالتعاون الوثيق مع مجلس تحقيق الاستقرار المالي والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، نحو إطلاق مبادرة جديدة محتملة لمجموعة العشرين⁽⁴⁾. وتشمل المقترحات الرئيسية معالجة الثغرات في بيانات مجموعة العشرين المتعلقة بالانبعاثات الجوية، والطاقة، والإعانات الحكومية، والنفقات الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويوفر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أساسا منهجيا جيدا لمعالجة بعض الثغرات في البيانات. وستشارك اللجنة في مساعدة الفريق المشترك بين الوكالات ومجموعة العشرين على إحراز تقدم نحو سد الثغرات. وسيدعم العمل المتعلق بالمبادرة كل من اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (المجال باء-1) والفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات (المجال جيم). واستنادا إلى تجربة المبادرة الأولى التي أطلقها وزراء مالية ومحافظو المصارف المركزية لمجموعة العشرين في عام 2009، يتوقع أن توفر المبادرة لجميع البلدان حافزا هائلا لوضع مؤشرات تغير المناخ المرتبطة مباشرة بالأبعاد الاقتصادية.

12 - وأنشأ صندوق النقد الدولي مؤخرا لوحة متابعة متعلقة بتغير المناخ تتضمن عدة مؤشرات مستمدة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتستخدم قواعد بيانات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كمصدر للبيانات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ أعضاء اللجنة فريق عمل مكرسا لوضع تقديرات ربع سنوية لحسابات الانبعاثات الجوية وفق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل توفير بيانات مصنفة في الوقت المناسب للوحة المتابعة (انظر الفقرة 43). وسيدعم الفريق العامل الجهود الرامية إلى زيادة الحوار بين صندوق النقد الدولي والمكاتب الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بتجميع بيانات لوحة المتابعة واستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في قياسات تغير المناخ.

13 - وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الفريق العامل التنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة المبذولة للنهوض باستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مؤشرات تغير المناخ من خلال جهود من قبيل عقد حلقة دراسية رفيعة المستوى للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن العمل المناخي. وستشمل الأنشطة في السنوات المقبلة العمل مع مجموعات دولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وفريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، من أجل تيسير الاتصال والتعاون.

(4) انظر <https://www.consilium.europa.eu/media/52732/final-final-g20-rome-declaration.pdf>

الاقتصاد الدائري

14 - تسليماً بالاهتمام الشديد بالاقتصاد الدائري كهدف من أهداف السياسات، يشارك الفريق العامل بنشاط في مجهودين تكمليين: (أ) فرقة العمل المعنية بقياس الاقتصاد الدائري، التي أنشأها مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛ و (ب) فريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بجبل جديد من المعلومات من أجل اقتصاد دائري يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. وتعمل فرقة العمل حالياً على تحديد إطار قياس للاقتصاد الدائري، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وإطار تطوير الإحصاءات البيئية الذي يتم استكماله بمصادر أخرى للمعلومات. وأظهرت النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مناسب لقياس العديد من العوامل المحركة للاقتصاد الدائري، مثل إعادة تدوير المواد وإعادة استخدامها؛ والأهداف على المستويين الكلي والمتوسط، مثل تقليل النفايات؛ والآثار المباشرة وغير المباشرة على قضايا مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويشارك أعضاء الفريق العامل من هيئة الإحصاء الكندية واللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنظيم حلقة دراسية في كانون الأول/ديسمبر 2021 حول الاقتصاد الدائري تُجمع مع البلدان والمنظمات الدولية ذات الخبرة في قياس الاقتصاد الدائري، مع ممثلين من مجال السياسات لمناقشة احتياجات البيانات والثغرات والتحديات، فضلاً عن النجاحات.

15 - ويقوم فريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإكمال الجهود التي تبذلها فرقة عمل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن جبل جديد من المعلومات من أجل اقتصاد دائري يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. ويهدف عمل فريق الخبراء إلى تحسين قاعدة المعلومات المتعلقة بكفاءة الموارد وسياسات الاقتصاد الدائري، وينسق تنسيقاً وثيقاً مع فرقة عمل المؤتمر. وتشمل الجهود الحالية لفريق الخبراء وضع إطار ومؤشرات متسقة لرصد التقدم المحرز؛ ودعم وضع السياسات وتقييمها؛ وتحديد الثغرات الرئيسية في القياس؛ وتقديم التوجيهات حول كيفية إنتاج واستخدام وتوصيل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الدائري.

محاسبة المحيطات

16 - تتعاون الشعبة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والشراكة العالمية لمحاسبة المحيطات في إنشاء فريق خبراء فرعي تابع للجنة التقنية لمحاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، الذي سيشرع في التخطيط لنظام محاسبة المحيطات في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والخطة البحثية المرتبطة به. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الشركاء على مواصلة تيسير تطوير حسابات المحيطات من خلال تجريب مشاريع في المنطقة وتقديم الدعم التقني. ويجري تنفيذ مشاريع تجريبية أو التخطيط لها في بالاو وساموا، تغطي مواضيع منها المناطق المحمية وتدفق النفايات إلى المحيطات. وبالتعاون مع الشراكة العالمية لحسابات المحيطات، يجري أيضاً التدريب على النظام المحاسبي للمحيطات والأنشطة التجريبية المتصلة بها في إندونيسيا وفيجي وفييت نام. وسيتم إحراز مزيد من التقدم في المشاريع التجريبية في عام 2022.

17 - وجرى تنسيق عدة مناسبات دولية لدعم المحاسبة والإحصاءات المتعلقة بالمحيطات. وجمّع الحوار العالمي الثاني بشأن محاسبة المحيطات، الذي عقد في نيسان/أبريل 2021 واستضافته هيئة مصادئ الأسماك والمحيطات الكندية، مشاركين عالميين ناقشوا حالة حسابات المحيطات وخطط دفعها إلى الأمام. وعملت اللجنة مع الشراكة العالمية لحسابات المحيطات لقيادة حوار تقاعلي بشأن محاسبة المحيطات كجزء من يوم آسيا والمحيط الهادئ الرابع للمحيطات، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وحضر حوالي

70 مشاركا واستمعوا إلى بيانات عن الطلاب على السياسات المتعلقة بحسابات المحيطات في أستراليا، وإندونيسيا، وبالاو، وتايلند، وفيجي، وفيت نام، والهند.

قياس الاستدامة في قطاع السياحة

18 - واصلت اللجنة دعم برنامج العمل المتعلق بقياس الاستدامة في قطاع السياحة الذي تقوده منظمة السياحة العالمية، والذي ينطوي على وضع إطار إحصائي، واشتقاق مؤشرات، بما في ذلك مؤشرات رصد السياحة في أهداف التنمية المستدامة، والتنفيذ التجريبي في البلدان. وأحرز تقدم في العمل مع الأوساط المعنية بالسياسات وتنفيذ المشاريع التجريبية في البلدان. وينضم مزيد من البلدان إلى مجموعة المشاريع التجريبية التي تنفذ الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة، وقدمت المشاريع التجريبية نتائج ذات صلة بالسياسات⁽⁵⁾ مع لفت النظر إلى مدى ملاءمة الإطار وجدواه. وتم تلقي ما يفيد الإعجاب عن الاهتمام من بلدان في جميع المناطق، وبعض البلدان بصدد توسيع نطاق برامجها التجريبية القائمة و/أو إدماجها في برنامج عمل أكثر تنظيماً، بالتعاون في كثير من الأحيان مع أصحاب المصلحة في مجال السياسة السياحية. وستستعرض اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المشروع النهائي للإطار الإحصائي قبل أن ينظر فيه الفريق العامل للخبراء المعني بقياس الاستدامة في مجال السياحة ولجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية بصورة نهائية، ثم عرضه لاحقاً على اللجنة الإحصائية.

الاتصال

19 - واصل الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية⁽⁶⁾ والنشرة الإخبارية الفصلية أخبار وملاحظات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية⁽⁷⁾ العمل بوصفهما الأدوات الرئيسيتين اللتين تستخدمهما اللجنة للوصول إلى أصحاب المصلحة وعامة الجمهور. وخلال العام الماضي، أدت النشرة الإخبارية والموقع الشبكي دوراً هاماً في إطلاع المجتمع على آخر المستجدات وفي إشراكه. وتركزت الجهود المتعلقة بالاتصال على مجموعة متنوعة من المواضيع والأحداث، منها اعتماد إطار محاسبة النظم الإيكولوجية ضمن إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومنتدى الخبراء المعني بنظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، والمنتدى الخامس للسياسات بشأن محاسبة رأس المال الطبيعي من أجل اتخاذ قرارات أفضل. وكانت النشرة الإخبارية بمثابة وسيلة يمكن من خلالها للأوساط الإحصائية أن تتعامل مع أصحاب المصلحة الآخرين. وزاد جمهور النشرة الإخبارية بنسبة 30 في المائة تقريباً في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الشعبة توسيع قاعدة معارف الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأضافت أكثر من 100 منشور عن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في عام 2021.

20 - ومن خلال الشعبة، ركزت اللجنة تركيزاً شديداً على الترويج لإطلاق نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بين أصحاب المصلحة الخارجيين. وأصدرت إدارة التواصل العالمية التابعة للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نشرتين صحفيتين عالميتين،

(5) انظر <https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-09/Experiences-from-pilot-studies-in-Measuring-the-Sustainability-of-Tourism.pdf>

(6) <https://seca.un.org/>

(7) متاحة على: <https://seca.un.org/content/seca-news-and-notes-archive>

وقدم كبير الاقتصاديين في الأمم المتحدة، إليوت هاريس، إحاطة للصحافة. وتعاونت الشعبة في إعداد شريط فيديو توضيحي بشأن نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ونشر قصص إخبارية متعددة عن إطلاقه على موقع أخبار الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، والموقع الشبكي الرئيسي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسلطت هذه الجهود الضوء على إطلاق نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية فأبرزته في جميع أنحاء العالم. ونُشر نحو 250 مقالا في 32 بلدا وإقليما، ونُشرت أكثر من 3 000 مشاركة منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي بخصوص عملية الإطلاق. ولا تزال المقالات ومقالات الرأي تصدر حتى بعد عدة أشهر من الإطلاق.

ثالثا - المجال باء : التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية وبحوث أخرى

21 - هناك عنصر هام في عمل اللجنة هو النهوض بخطة العمل البحثي المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ونظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويصف هذا الفرع التقدم المحرز في التطوير المنهجي والتنفيذ لكل منهما.

ألف - المجال باء-1: الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية)

22 - ناقشت اللجنة في اجتماعها السادس عشر الذي عقد في حزيران/يونيه 2021 إمكانية تنقيح الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، التي ستُجرى بالتوازي مع تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 وغيره من معايير الاقتصاد الكلي. ومع مراعاة برنامج عمل اللجنة الطموح والموارد المتاحة والحاجة إلى تحديد الأولويات، خلصت اللجنة إلى أن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية هو إطار على أحدث ما يكون إلى حد كبير، ولا يحتاج إلى تحديث فوري. ووافقت اللجنة على إحراز مزيد من التقدم في خطة العمل البحثي المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وعلى إعادة تقييم الحاجة إلى إجراء تنقيح في عام 2023 لضمان موافقته مع تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 وغيره من معايير الاقتصاد الكلي والتصنيفات الدولية، وكذلك معالجة القضايا الناشئة الأخرى.

23 - وأعطيت الأولوية لثلاثة مسارات عمل للعمل بشأن خطة العمل البحثي المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في الفترة 2022-2023، مع مراعاة جدول الأعمال الدولي: (أ) المسائل المتصلة بالتصنيفات، ولا سيما تلك التي يجري تحديثها حاليا؛ و (ب) دعم تحديث نظام الحسابات القومية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ و (ج) مسائل أخرى في خطة العمل البحثي، منها الصلة بين الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة مجموعة العشرين الجديدة المقترحة المتعلقة بالثغرات في البيانات والاقتصاد الدائري تضم مجالين ستشارك فيهما اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

24 - وأحرزت اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية تقدما كبيرا في عملها المتعلق بالتصنيفات، وقدمت مدخلات بشأن عمليات التنقيح الجارية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات لضمان ملاءمة تلك التصنيفات لغرض التجميع من أجل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وأعد اقتراحان لعملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد، أحدهما بشأن أنشطة

التخفيف من آثار تغير المناخ، والآخر بشأن أنشطة حفظ النظم الإيكولوجية وإدارتها وإعادتها إلى حالتها الأصلية. وبالنسبة لعملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات، حددت اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية عدة مجالات مواضيعية لها صلة خاصة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، منها الاقتصاد الدائري، ومنتجات النفايات، ومنتجات وخدمات بيئية محددة، ومنتجات الطاقة، ومواءمة التصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة مع التصنيف المركزي للمنتجات وتصنيف الأنشطة البيئية، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. وأعد الفريق ورقات مناقشة عن هذه المواضيع للتشاور العالمي بشأن مسائل تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات، وسيواصل أداء دور نشط في العملية من خلال إعداد مقترحات بشأن المواضيع في عام 2022.

25 - وتم تنسيق العمل المتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع خطة العمل البحثي لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. وأُبرم اتفاق تعاون بين اللجنة، وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية من أجل تلك الجهود المشتركة. وسترکز اللجنة جهودها على المسائل التي تعالجها فرقة العمل الفرعية المعنية بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التابعة لفرقة العمل المختصة بتحديث نظام الحسابات القومية والمعنية بالسلامة والاستدامة. ويتوخى الاتفاق أن تتحقق مشاركة متبادلة بين أعضاء فرقة العمل الفرعية واللجنة التقنية، وكذلك إجراء تشاور عالمي مشترك بشأن المسائل المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وبينما كان المقصد الأصلي من تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 هو إدراج بعض التوصيات في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، فقد نشأت مسائل أساسية سيكون لها آثار على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتستدعي مناقشة داخل أوساط النظام. وهي تشمل المحاسبة المتعلقة بالملكية الاقتصادية واستنفاد الموارد الطبيعية، والمحاسبة المتعلقة بالموارد البيولوجية، وتسجيل تراخيص إطلاق الانبعاثات، ومعاملة الغلاف الجوي على أنه أصل من الأصول.

باء - المجال باء-2: نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)

26 - في آذار/مارس 2021، اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتحديداً فصولها من 1 إلى 7 كمعيار إحصائي دولي، والفصول من 8 إلى 11 كمبادئ إحصائية وتوصيات معترف بها دولياً لتقييم خدمات النظم الإيكولوجية وأصولها⁽⁸⁾. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة الإحصائية البلدان على تنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وطلبت إلى اللجنة وضع استراتيجية للتنفيذ.

27 - وصدر النص النهائي (رهنًا بالتحريير الرسمي) لنظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في أكتوبر 2021، إلى جانب ثلاث مواد تكميلية عبر الإنترنت⁽⁹⁾. وستقدّم تلك النسخة، التي تعكس توصيات اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين، للتحريير الرسمي للأمم المتحدة وإعداد النسخ، بينما يتم إبرام اتفاقات النشر بين الوكالات، ويتم نشرها في أوائل عام 2022. وتوفر المواد

(8) انظر E/2021/24-E/CN.3/2021/30، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر 108/52.

(9) انظر <https://sea.un.org/content/system-environmental-economic-accounting-ecosystem-accounting-white-cover-version>.

التكميلية مثالا منمطا لحسابات النظم الإيكولوجية، وسلاسل منطقية لخدمات النظم الإيكولوجية، ونقط تقاطع القائمة المرجعية لخدمات النظم الإيكولوجية مع تصنيفات وقوائم أخرى. ويحظى جميع الخبراء الذين أسهموا وشاركوا بنشاط في عملية التفتيح بالشكر والامتنان على العمل الذي قاموا به.

28 - وحظي اعتماد نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بقدر كبير من الاهتمام والاكتراث، ليس فقط داخل الأوساط الإحصائية ولكن أيضا من صناعات السياسات وصناعات القرار. ووصف الأمين العام للأمم المتحدة اعتماد القرار بأنه "خطوة تاريخية إلى الأمام نحو الطريقة التي ننظر بها إلى الطبيعة ونقدرها". ووصفت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بأنه "عامل تغيير في صنع القرار". وقال نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية، فرانس تيمرانز، إن نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية "يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ في الاعتبار بشكل أفضل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في التخطيط الاقتصادي الوطني. وإنه تطور كبير في تغيير طريقة تفكيرنا في الرخاء والسلامة".

29 - وتحول تركيز عمل اللجنة التقنية لنظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من القيام بوضع المنهجية إلى القيام بالتنفيذ. وبناء على طلب اللجنة في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في آذار/مارس 2021، وضعت اللجنة التقنية استراتيجية للتنفيذ تشمل بناء القدرات في البلدان وصياغة مواد لدعم التنفيذ. وعلاوة على ذلك، حث الأمين العام، في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"⁽¹⁰⁾، الدول الأعضاء وغيرها على البدء في تنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، مع التسليم بأهميته في تجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ودعم الانتعاش الأخضر والمستدام، ومعالجة الأزمة المزدوجة للتنوع البيولوجي وتغير المناخ. وللنهوض بالتنفيذ على الصعيد العالمي، وضعت اللجنة استراتيجية لتنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، فُدمت إلى اللجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية.

30 - ويتمثل الهدف العام لاستراتيجية التنفيذ في توسيع نطاق استيعاب نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، الذي ينطوي على إنتاج حسابات النظام الإيكولوجي في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتعميمها بانتظام في صنع السياسات وصنع القرار. ومن الأهداف المقترحة أن ينفذ ما لا يقل عن 60 بلدا حسابا أو أكثر من حسابات النظام الإيكولوجي في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بحلول عام 2025. وسيتولى التقييم العالمي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة له القيام بالرصد.

31 - وتبدأ الاستراتيجية بإجراء تقييم لمختلف المبادرات على الصعيدين العالمي والوطني التي يمكن أن تدعمها محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ولا سيما الانتعاش الأخضر، والتنوع البيولوجي وتغير المناخ، ومواصلة تطوير الحاجة إلى بيانات متكاملة لدعم المبادرات المذكورة أعلاه. وتتبع الاستراتيجية نهجا مرنا ونمطيا يشمل أولويات السياسات، وتوافر البيانات، والأطر المؤسسية، وتغطي التنفيذ على مستويات مختلفة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وعلى هذا النحو، فإن التنفيذ لن يكون نهجا واحدا يناسب الجميع. وللاستفادة من فرصة تطوير الحسابات باستخدام مصادر

بيانات بديلة، ولا سيما بيانات ونماذج رصد الأرض، تعزز الاستراتيجية نهجا تدريجيا للتنفيذ تبدأ بموجبه البلدان التي تقتصر إلى بيانات وطنية مفصلة في توليد الحسابات باستخدام البيانات والنماذج العالمية وتحسين التقديرات تدريجيا باستخدام البيانات الوطنية عند توافرها وحيثما تكون متاحة. وتستخدم الاستراتيجية نهجا إقليميا أو دون إقليمي تشارك فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

32 - وتتوقع الاستراتيجية خمسة أنشطة رئيسية لدعم التنفيذ: (أ) برامج لبناء القدرات، منها التدريب والتعلم الإلكتروني والدعم القطري؛ و (ب) وضع مبادئ توجيهية ومواد لدعم التجميع، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنمذجة البيولوجية الفيزيائية وتقييم خدمات وأصول النظم الإيكولوجية؛ و (ج) تعزيز التعاون من أجل الاستفادة من الخبرات والموارد من جميع المشاركين في النهوض ببرامج القياس والسياسات بشأن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛ و (د) البيانات والأدوات؛ و (هـ) الاتصال والدعوة لدعم الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في إنتاج الحسابات واستخدامها.

33 - ومع تحول التركيز إلى التنفيذ، تم تفكيك جميع الفرق الفرعية للجنة التقنية التي أنشئت لدعم عملية التتبع باستثناء الفريق الفرعي المعني بالمؤشرات، الذي يواصل تقديم الدعم لتطوير البيانات الوصفية للمؤشرات الرئيسية في إطار رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويجري إنشاء فرق فرعية جديدة بهدف دعم تنفيذ محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وقررت اللجنة التقنية تنظيم العمل وفقا للحسابات المواضيعية، أي الحسابات التي تغطي موضوعا أو مجالا محددًا. وستطور الفرق الفرعية منهجيات متقنا عليها لتجميع حسابات نطاق النظم الإيكولوجية وحالتها وخدماتها من الناحيتين المادية والنقدية على أساس أفضل الممارسات. واستند الأساس المنطقي لتنظيم العمل وفقا للحسابات المواضيعية إلى ثلاثة اعتبارات هي: (أ) وجود صلة مباشرة بالسياسات، على أساس أن القرارات المتعلقة بالسياسات تُتخذ عادة فيما يتعلق بمجالات مواضيعية محددة؛ و (ب) الخبرة الفنية، بالنظر إلى أن الخبراء يميلون عادة إلى التركيز على مجال مواضيعي معين، وأن تجميع خبراء في القياسات والتقييمات البيولوجية الفيزيائية من شأنه أن يفيد في النهوض بخطة للقياس المتكامل؛ و (ج) البيانات، نظرا لأن البيانات والنماذج الخاصة بقياس النطاق والحالة والخدمات متشابهة لكل مجال مواضيعي وعبر الحسابات المختلفة. وشرعت الشعبة بالفعل في عملية إنشاء فرق عاملة مواضيعية معنية بالغابات والكربون والمحيطات، واضعة في اعتبارها الطلب على السياسات وتوافر البيانات.

34 - ومن أجل النهوض بالخطة البحثية بشأن التقييم، تعمل اللجنة عن كثب مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالحسابات القومية لإنشاء فريق يقوم بصياغة مذكرة توجيهية بشأن مبادئ التقييم الرئيسية في نظام الحسابات القومية، ولا سيما في غياب أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها مباشرة. وسيركز الفريق على عدة مسائل تجري مناقشتها في سياق سلامة واستدامة تحديث نظام الحسابات القومية وسيستخدم المناقشات المتعلقة بالتقييم التي أثرت أثناء تنقيح نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كنقطة انطلاق.

35 - ولدعم تنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، يجري تطوير أدوات لتيسير تجميع الحسابات. فعلى سبيل المثال، وفي إطار مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الممول من الاتحاد الأوروبي، أطلقت الشعبة ومركز الباسك لتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تطبيق مستكشف استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة والاستدامة في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في نيسان/أبريل 2021. ويعد تطبيق مستكشف استخدام الذكاء

الاصطناعي في البيئة والاستدامة في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أداة تتيح للمستخدمين تجميع مجموعة من حسابات النظام الإيكولوجي في إطار المحاسبة البيئية - الاقتصادية لأي مجال في العالم باستخدام مصادر البيانات العالمية والنماذج العالمية. وقد يكون مفيدا بصفة خاصة كخطوة أولى إذا ما كانت البيانات الوطنية نادرة أو كانت القدرة الوطنية على التجميع محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتمكن المستخدمون في عام 2022 من تحسين الحسابات الأساسية عن طريق تحميل البيانات الوطنية و/أو النماذج الوطنية، التي يمكن تقاسمها مع مستخدمين آخرين. وتُشجّع البلدان المتقدمة على المساعدة في تحسين مستودع النماذج المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة والاستدامة من خلال تبادل نماذجها الخاصة في المستقبل. وأصدرت الشعبة، بالتعاون مع مركز الباسك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، استراتيجية قابلة التشغيل البيئي في مجال محاسبة النظم الإيكولوجية التي تدعو إلى القضاء على انعزال البيانات لصالح تبادل البيانات والنماذج وإعادة استخدامها⁽¹¹⁾. وتتضمن استراتيجية قابلة التشغيل البيئي موجزا للوضع الحالي لإمكانية التشغيل البيئي لبيانات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ورؤية للمستقبل، والأدوار والمسؤوليات المقترحة لمقدمي البيانات وواضعي النماذج والمؤسسات المضيفة.

36 - واستفاد تطوير نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بشكل كبير من المساهمات المقدمة من خلال مشاريع كبيرة، مثل مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الذي اختتم مؤخرا، والذي قام بتجربة محاسبة النظم الإيكولوجية في خمسة بلدان (انظر الفقرة 50)، ومشروع يشمل نظاما متكاملًا للمحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية للاتحاد الأوروبي، وهو مشروع للمفوضية الأوروبية والوكالة الأوروبية للبيئة بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وأدى المشروع الذي يشمل النظام المتكامل لمحاسبة رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى إنتاج إحصاءات الاتحاد الأوروبي والاتجاهات بشأن نطاق النظم الإيكولوجية المختلفة، وحالتها وعدد من خدمات النظم الإيكولوجية من الناحيتين المادية والنقدية. واختتمت المرحلة الثانية من المشروع في عام 2021 وأسفرت عن تقديم تقرير⁽¹²⁾، وبدأت مرحلته الثالثة.

37 - ووضعت مبادئ توجيهية وتقارير تقنية وأدوات تجميع كنواتج لمشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. ووضعت الشعبة مبادئ توجيهية للنمذجة البيولوجية الفيزيائية لمحاسبة النظم الإيكولوجية، فُدمت إلى اللجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية. وتقدم المبادئ التوجيهية لمحة عامة عن مصادر البيانات والأساليب والمشورة العملية لتجميع حسابات نطاق النظم الإيكولوجية وحالتها وخدماتها في وحدات مادية. وتوفر أيضا التوجيهات المتعلقة بالعملية إلى المكاتب والوكالات الإحصائية التي بدأت في تنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وأشرف على هذه العملية مجلس تحرير أنشئ لتقديم مشورة وتوجيه من الخبراء بشأن صياغة النص. وقُدمت تعليقات المجلس بشأن المسودة النهائية للمبادئ التوجيهية من خلال المشاورات العالمية التي عُقدت خلال عام 2021.

38 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصدرت الشعبة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير التقني المعنون تحليل سيناريوهات السياسات باستخدام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة

(11) انظر https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/seea_interoperability_strategy.pdf

(12) انظر <https://ec.europa.eu/eurostat/en/web/products-statistical-reports/-/ks-ft-20-002>

البيئية - الاقتصادية⁽¹³⁾. ويهدف التقرير إلى تحسين فعالية القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن بها لاستخدام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في نماذج تحليل السيناريوهات أن يتيح لواقعي السياسات فهما أفضل للترابط بين البيئة والاقتصاد. ويتضمن التقرير لمحة عامة عن المفاهيم والأبعاد الأساسية في تصميم السيناريوهات، واستعراضا تقنيا لأحدث الأساليب ونماذج المحاكاة لتحليل السيناريوهات والأمثلة القطرية الناجحة.

39 - وستصدر في عام 2022 نسخة مؤقتة من تقرير تقني عن التقييم النقدي لخدمات النظم الإيكولوجية وأصولها في مجال محاسبة النظم الإيكولوجية، باعتبارها ناتجا مشتركا لمشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية ومشروع للمسح والتقييم لأغراض المحاسبة المتكاملة للنظم الإيكولوجية⁽¹⁴⁾. وسيوفر التقرير مرجعا مؤقتا للبلدان التي ترغب في إجراء تقييم لخدمات النظم الإيكولوجية وتجميع الحسابات النقدية. وسيكون بمثابة المدخل الأولي في المناقشات المقبلة بشأن تجميع حسابات النظم الإيكولوجية المادية والنقدية كجزء من الاستراتيجية.

جيم - فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية (بقيادة مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني)

40 - يضطلع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية بدور نشط في النهوض بمنهجيات المحاسبة البيئية وتوفير منتدى لتبادل الخبرات في هذا المجال. وسيرتبط برنامج عمل فريق لندن للسنوات المقبلة ارتباطا وثيقا بالأولويات والأهداف التي حددتها اللجنة، فضلا عن تحديث معايير الاقتصاد الكلي وتصنيفاته. وتشمل المواضيع المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، التي يعتمد فريق لندن معالجتها، الإطار النقدي المتكامل، والمسائل المتعلقة بالتصنيفات وتعيين الحدود، وحسابات المدخلات والمخرجات للمعلومات المتعلقة بالاستهلاك والأثر. وسيدعم فريق لندن أيضا الخطة البحثية للجنة التقنية لمحاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وسيركز على مواضيع التنفيذ المتعلقة بنطاق النظم الإيكولوجية وحالتها وخدماتها (المادية والنقدية) وحسابات أصول النظم الإيكولوجية. ويمكن أيضا النظر في المسائل المحيطة بإدراج دخل من خدمات النظم الإيكولوجية. ويجوز لفريق لندن أن يوسع برنامج عمله، رهنا بالتطورات الطويلة الأجل التي تصبح ذات صلة باحتمال إجراء تنقيحات محتملة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أو بتطبيقه على الأجل الطويل.

رابعا - المجال جيم: إعداد قواعد البيانات (بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

41 - تواصل اللجنة المضي قدما في إعداد قواعد البيانات ذات الأولوية بشأن حسابات الانبعاثات الجوية، والطاقة، والأراضي، وتدفق المواد، والمياه. ويتخذ الفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات نهجا عمليا يدعو إلى نشر البيانات الوطنية حيثما تواجدها، واستخدام التقديرات حيثما لا تتوفر البيانات الرسمية. ولكل حساب من الحسابات ذات الأولوية وكالة راعية، تقوم بجمع البيانات وتحدد الأولويات والجدول الزمني

(13) انظر <https://seea.un.org/content/policy-scenario-analysis-using-seea-ecosystem-accounting>.

(14) يهدف المشروع، "أفق 2020"، "Horizon 2020"، الذي يموله برنامج الاتحاد الأوروبي للإطار للبحث والابتكار، إلى تعزيز تعميم محاسبة رأس المال الطبيعي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج. انظر: <https://maiaportal.eu/>.

لتجميع الحساب، بينما ينسق الفريق العامل التقدم ويرصده. ويجري حالياً وضع نماذج لجمع البيانات المتعلقة بالانبعاثات الجوية والطاقة، ويعد هذا خروجاً عن نماذج بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المستخدمة لتجميع حسابات بلدان الاتحاد الأوروبي. وتتماشى نماذج جمع البيانات فيما يتعلق بالنطاق والمصطلحات مع توصيفات تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويجري حالياً تنظيم جميع نماذج البيانات الجديدة لحسابات الانبعاثات الجوية، حيث تتولى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زمام المبادرة بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بينما تتولى الشعبة قيادة إجراء الاختبارات بالنسبة لبلدان أخرى. ويتبع اختبار نماذج البيانات لحسابات الطاقة ترتيباً مماثلاً. ويمكن استخدام النماذج لجمع البيانات بين المؤسسات، في الحالات التي يتعذر فيها نقل تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية. وسيتم تطوير جمع البيانات من البلدان التي تستخدم النماذج الجديدة حسبما تسمح الموارد بذلك، واعتماداً على نتائج مرحلة الاختبار. وستوضع صفحة استقبال قواعد البيانات العالمية على الموقع الشبكي الرئيسي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

42 - وقام الفريق الدولي المعني بالموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحديث قاعدة بيانات تدفق المواد، التي من المقرر إصدارها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021. ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استبياناً لجمع بيانات عن تدفق المواد من البلدان، باستثناء البلدان التي تقدم تقاريرها إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وستتلقى البلدان استبياناً مملوفاً مسبقاً بتقديرات الفريق من أجل التحقق من صحتها و/أو استبدالها بالبيانات الوطنية، إن وُجدت.

43 - ونظراً للتقدم المحرز والجهود المبذولة فيما يتعلق بقواعد البيانات ذات الأولوية بشأن الانبعاثات الجوية والطاقة، فإن اللجنة في وضع جيد يمكنها من الإسهام في المبادرة الجديدة المقترحة لمجموعة العشرين لسد الثغرات في البيانات (انظر الفقرة 11). وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن يسهم في المبادرة ناتج فرقة العمل المكرسة لوضع تقديرات ربع سنوية لحسابات الانبعاثات الجوية العالمية من أجل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (انظر الفقرة 12). واستناداً إلى المنهجية التي وضعتها فرقة العمل، فمن المتوقع أن يقوم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، في غياب التقديرات الوطنية، بوضع تقديرات ربع سنوية لحسابات لبلدان الاتحاد الأوروبي، وأن تغطي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البلدان الأعضاء فيها من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأن يغطي صندوق النقد الدولي البلدان الأخرى التي تنتمي إلى صندوق النقد الدولي. وسيتم نشر البيانات على مستوى إجمالي على لوحة معلومات صندوق النقد الدولي عن تغير المناخ، ويمكن تقديم بيانات على المستوى القطري إلى خبراء صندوق النقد الدولي لاستخدامها.

44 - ويجري اختبار تطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة والاستدامة في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل تجميع قواعد بيانات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية العالمية لحسابات الأراضي والنظم الإيكولوجية. وعلى وجه الخصوص، تجري مناقشات بشأن إنشاء حسابات عالمية للغطاء الأرضي باستخدام تطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة والاستدامة في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الذي يتسق مع منهجية نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتعمل اللجنة أيضاً على ضمان مواءمة منتجات حسابات الأراضي الحالية والمستقبلية والتعريف بها على النحو الواجب.

45 - وتُبدل جهود لإنشاء مركز قطاعي في مركز الباسك لتغير المناخ يوفر منصة تأسس الحاجة إليها لكي يحرز تطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة والاستدامة في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مزيداً من التقدم بشأن التشغيل البيئي للبيانات والنماذج في مجال المحاسبة البيئية والاقتصادية والاستدامة. وسيكون المركز القطاعي نقطة تعاون مشترك بين الشعبة ومؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي ومركز الباسك ومركز دونوستيا الدولي للفيزياء. وسيتم إنشاء هذا المركز القطاعي دعماً لمنصة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيانات الضخمة.

خامساً - المجال دال: التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية (بقيادة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهيئة إحصاءات جنوب أفريقيا)

46 - حدد الفريق العامل المعني بالتنفيذ وبناء القدرات الإحصائية عدة مجالات تركيز لبرنامج عمله. وهي تشمل وضع خطة عالمية لجمع التبرعات، والدعوة المستمرة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والمشاركة فيه مع الحكومات الوطنية ومن خلال اللجان الإقليمية، والنهوض بالأدوات العالمية والإقليمية الرامية إلى دعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والتدريب عليه.

47 - والتمويل مسألة رئيسية في الحفاظ على التقدم المحرز في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وعلى الصعيد العالمي، لا تملك الشعبة واللجان الإقليمية سوى قدرة محدودة على تقديم الدعم التقني للبلدان المهتمة بتنفيذ الحسابات أو المشاركة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تدعم مصادر التمويل الدولية تنفيذ الحساب الكامل باعتباره ناتجاً محددًا لأنشطة المشاريع. ولا تزال تعبئة الموارد الخاصة بالحسابات البيئية، داخل البلدان، تشكل تحدياً ليس فقط لضمان وجود عدد كافٍ من الأفراد المناسبين، بل أيضاً لتيسير تكامل القدرات (مثل العمل عبر الوكالات البيئية والإحصائية والتكبير من التبادل السلس للبيانات). وسيطور الفريق العامل استراتيجية لجمع التبرعات من أجل التنفيذ تتصدى لتلك التحديات، وربما يدعو أعضاء إضافيين للانضمام إلى الفريق العامل إذا لزم الأمر.

48 - ويعد الترويج للحسابات على الصعيد العالمي وداخل الحكومات الوطنية مجالاً هاماً لأنشطة الفريق العامل في المستقبل. ويتعلق الترويج مباشرة بالقضايا المشار إليها أعلاه، مثل التحديات المتصلة بتعبئة الموارد داخل البلد. وتشمل الأنشطة المحتملة التي يمكن للفريق العامل تيسيرها من خلال المنظمات الأعضاء فيه حلقات دراسية محددة الأهداف تبني حالات استخدام الحسابات، وتقديم عروضاً عن تطبيقات سياسات نظام الحسابات البيئية - الاقتصادية في منتديات السياسات المواضيعية في عام 2022. وسيستكشف الفريق العامل مسألة إنشاء أفرقة داخل اللجان الإقليمية المعنية بالإحصاءات تركز تحديداً على المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويمكن أن يساعد ذلك في زيادة الوعي بالحسابات البيئية على المستوى الاستراتيجي وأن يكمل الأنشطة السابقة التي زادت الوعي بالحسابات على المستوى التقني في البلدان، فضلاً عن توفير هيكل رسمي للإبلاغ في اللجان الإقليمية. وستكتمل الأفرقة الرسمية الأنشطة الجارية لشبكات الممارسين المختلفة المعنية بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومن بينها شبكة ممارسي محاسبة رأس المال الطبيعي في أفريقيا، والشبكة الإقليمية للإحصاءات البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجماعة أمريكا اللاتينية المعنية بمحاسبة رأس المال الطبيعي.

49 - وسيكون الفريق العامل بمثابة محفل للمناقشات بشأن الأدوات والأدلة التي يتم وضعها داخل كل منطقة من المناطق (مثل دليل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعنون "إنتاج خرائط

وإحصاءات عن تغير الغطاء الأرضي: دليل تفصيلي بشأن استخدام تطبيق نظام المعلومات الجغرافية QGIS وبرمجيات RStudio للإحصاءات والرسوم البيانية“، وكذلك لتيسير استيعاب الأدوات التي تم تطويرها للمحاسبة البيئية - الاقتصادية المستهدفة على المستوى العالمي (مثل تطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة والاستدامة في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومجموعة أدوات مؤشر القدرة على استخدام الأراضي (LUCI) لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية)⁽¹⁵⁾. وسيدعم الفريق العامل التدريب على تلك الأدوات، كما سيقدم الدعم التقني لاستخدام الأدوات بعد الانتهاء من التدريب. وسيقوم الفريق العامل أيضا بتجميع تجارب المستخدمين مع الأدوات المطورة، مع ملاحظة أي تحديات وفوائد تقاضلية مصادفة، فضلا عن الشواغل المتعلقة بالدقة أو الجودة.

50 - وتم الانتهاء من مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية في عام 2021. ونجح المشروع في تجريب محاسبة النظم الإيكولوجية في خمسة بلدان مشاركة هي البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند، مما أسفر عن عدد كبير من الحسابات والتقارير المنشورة، فضلا عن تقارير تفصيلية عن نتائج مسار العمل المتعلق بالمؤشرات⁽¹⁶⁾. وقدم المشروع مساهمات كبيرة في تعميم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في صنع السياسات وصنع القرار على الصعيدين الوطني ودون الوطني من خلال تطبيق الحسابات في تحليل سيناريوهات السياسات ووضع استراتيجيات محاسبة رأس المال الطبيعي. وحظي المشروع أيضا باهتمام إعلامي كبير، على سبيل المثال من خلال تنظيم العديد من مناسبات التوعية مثل المنتديات الوطنية لنشر نتائج المشروع على جمهور أوسع.

51 - وتقود الشعبة حاليا مشروعاً مدته ثلاث سنوات يُمول من الشريحة الثانية عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية. ويدعم المشروع البلدان في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية واستخدامه في وضع السياسات القائمة على الأدلة في أفريقيا وآسيا، وبالتحديد في السنغال والفلبين وكينيا وماليزيا. وتوفر الشعبة الدعم للبلدان المستفيدة من المشاريع في بناء الأطر المؤسسية اللازمة لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتصنيف الحسابات التجريبية والترويج لاستخدام الحسابات في دعم وضع السياسات والأهداف. وتعمل الشعبة بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لتنفيذ المشروع.

52 - والبرنامج العالمي للاستدامة التابع للبنك الدولي⁽¹⁷⁾، الذي يستند إلى برنامج محاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية التابع للبنك الدولي، هو البرنامج الشامل للبنك الذي يركز على رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية واقتصاديات الاستدامة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز إنتاج واستخدام بيانات عالية الجودة (اقتصادية ومالية) عن رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية للاسترشاد بها في قرارات الحكومات والأسواق المالية. وعلى مر السنين، قُدم الدعم إلى إندونيسيا، وبوتسوانا، ورواندا، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا لإنتاج حسابات نظام الحسابات البيئية - الاقتصادية بشأن أصول رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية، ولتعزيز القدرة على استخدام الحسابات لأغراض السياسة العامة وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات إنتاج واستخدام الحسابات. وفي الآونة الأخيرة، قدم

(15) انظر <https://model.lucitools.org/>.

(16) انظر <https://seca.un.org/home/Natural-Capital-Accounting-Project>.

(17) انظر <https://www.worldbank.org/en/programs/global-program-on-sustainability>.

البرنامج الدعم إلى أوغندا، وزامبيا، وغواتيمالا، وقيرغيزستان، ومصر، والمغرب. ويمول البرنامج أيضا المساعدة التقنية الصغيرة النطاق لتجريب استخدام بيانات خدمات النظم الإيكولوجية لتحليل السياسات في بلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا، ومدغشقر، وميانمار، ونيبال، وكذلك من أجل برنامج إدارة المناطق الساحلية في غرب أفريقيا. وسيبدأ تقديم المساعدة التقنية إلى 15 بلدا إضافيا في عام 2021. وعلى الصعيد العالمي، يجري البرنامج دوريا تقييما شاملا لحسابات الثروة في أكثر من 140 بلدا (بما في ذلك في ما يتعلق برأس المال الطبيعي والمادي والبشري). ونُشر العدد الرابع من السلسلة المعنونة "الثروة المتغيرة للأمم" في خريف عام 2021.

53 - ولدعم التنفيذ، ركزت الحلقة الدراسية الخامسة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، التي عقدت في آذار/مارس 2021، على الكيفية التي يمكن بها الاسترشاد بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجالات السياسات الهامة، مثل النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والاقتصاد الدائري وتغير المناخ. وحضر الحلقة الدراسية التي استغرقت ثلاثة أيام نحو 170 مشاركا من أكثر من 45 بلدا. وستعقد الحلقة الدراسية المشتركة السابعة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا في آذار/مارس 2022. وستوفر فرصة هامة للبلدان لمواصلة تبادل المعارف والخبرات بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتعميمه.

54 - وللمضي قدما في تعزيز بناء القدرات التقنية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ستقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية الافتراضية عبر الإنترنت للموظفين التقنيين من خلال حلقات عمل وطنية وإقليمية في المنطقة في عام 2022. وستساعد حلقات العمل في تحديد مدى توافر البيانات المصدرة، وفهم القدرات الوطنية، والتزام النظراء الوطنيين، والخبرات في مجال محاسبة النظم الإيكولوجية.

التقييم العالمي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة لها

55 - يعمل التقييم العالمي للمحاسبة البيئية والاقتصادية والإحصاءات الداعمة لها على تحسين فهم تنفيذ نظام الحسابات البيئية - الاقتصادية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والتمويلية، وأولويات البلدان والخطط المستقبلية لتنفيذ الحسابات والمساعدة التقنية الواردة والمقدمة، واستخدام الحسابات. ويساعد الاستعراض أيضا على تقييم الدعم الذي تحتاج إليه البلدان في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويتم إجراء التقييم العالمي كل عام، مع تجميع مرجعي كل ثلاث سنوات. وأشارت نتائج عام 2020⁽¹⁸⁾ إلى أن 89 بلدا جمّعت حسابا واحدا على الأقل للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأن 34 بلدا جمّعت حسابا واحدا على الأقل لمحاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

56 - ويجري الفريق العامل حاليا تقييما عالميا مختصرا. ووفقا لما اتفقت عليه اللجنة خلال اجتماعها لعام 2021، سيتولى الفريق العامل المعني ببناء القدرات إدارة نسخة مختصرة من التقييم العالمي بين السنوات المرجعية. ويجمع التقييم العالمي المختصر، الذي أُرسِل إلى البلدان في تشرين الثاني/

(18) انظر <https://seca.un.org/content/global-assessment-environmental-economic-accounting>

نوفمبر 2021، معلومات عن التنفيذ الحالي في البلدان. وستمكن النتائج اللجنة من تقييم حالة البرامج الوطنية لنظام الحسابات البيئية - الاقتصادية والتقدم المحرز في تنفيذها. وسيدعم التقييم أيضا رصد الهدفين 9-15 و 12-ب من خلال مؤشرين هما: (أ) 15-9-1 بشأن إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، من خلال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ و (ب) 12-ب-1 بشأن تنفيذ أدوات محاسبية موحدة لرصد الجانبين الاقتصادي والبيئي لاستدامة السياحة، من خلال تنفيذ الجداول ذات الصلة في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وحساب السياحة الفرعي.

سادسا - المجال هاء: محاسبة الأعمال التجارية (بقيادة المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك)

57 - يرأس المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك حاليا الفريق العامل المعني بمحاسبة الأعمال التجارية، الذي يمضي قدما في خارطة الطريق التي وضعها لمواءمة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع محاسبة رأس المال الطبيعي في القطاع الخاص⁽¹⁹⁾. وفي أيار/مايو 2021، نظم المكتب حلقة عمل استطلاعية مع أعضاء قطاع الأعمال ووضع معايير يسترشد بها برنامج عمل الفريق العامل. وعلى أساس حلقة العمل والاجتماعات الأولية للفريق العامل، سيركز الفريق العامل على ثلاثة أهداف هي: (أ) مواءمة منهجية ومعايير القطاع الخاص مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ و (ب) زيادة التعاون وزيادة الوعي بين الأوساط الإحصائية وأوساط قطاع الأعمال؛ و (ج) زيادة تبادل واستخدام البيانات العالية الجودة القابلة للتشغيل البيني بين المكاتب التجارية والمكاتب الإحصائية الوطنية. وسيتم الانتهاء من برنامج عمل تفصيلي بحلول نهاية عام 2021.

58 - وأصدرت الشعبة دراستي حالة عن المحاسبة في مجالي الأعمال التجارية ورأس المال الطبيعي، إحداهما في الهند والأخرى في إسبانيا، من خلال التعاون مع شركة متعددة الجنسيات في قطاع البناء في إطار مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. وقيمت دراسات الحالة مواءمة النهج القائمة في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي للقطاع الخاص مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، واستكشفت مدى قدرة بيانات رأس المال الطبيعي المتاحة في النظام الإحصائي على دعم القطاع الخاص، وحددت فرصا لزيادة المواءمة من حيث المفاهيم والأساليب ومتطلبات البيانات. وستساعد نتائج دراسات الحالة على إثراء أنشطة الفريق العامل.

(19) انظر https://seca.un.org/sites/seca.un.org/files/images/business_accounting_6.docx

سابعا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

59 - اللجنة الإحصائية مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن ما يلي:

- (أ) برنامج العمل المقترح للجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية للفترة 2022-2025؛
- (ب) مشاركة لجنة الخبراء في تحديث نظام الحسابات القومية، فضلا عن التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتحديث التصنيف المركزي للمنتجات؛
- (ج) مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ووضع إطار للرصد في الفترة التي تسبق الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (انظر الفرع الثاني)؛
- (د) استراتيجية التنفيذ العالمية لإطار محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (انظر الفرع الثالث)؛
- (هـ) المشروع النهائي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنمذجة البيولوجية-الفيزيائية، الذي يهدف إلى دعم تجميع محاسبة النظم الإيكولوجية في البلدان (انظر الفرع الثالث)؛
- (و) التقدم المحرز في وضع الصيغة النهائية للإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة (انظر الفرع الثاني).